كلمة السيد

المدير العام للمعهد العالي للقضاء

بمناسبة اليوم التكويني حول موضوع:

"حماية الأطفال في إطار الكفالة العابرة للحدود دور القضاء وفعالية آليات التعاون القضائي الدولي"

المنظم بمقر المعهد العالي للقضاء

يوم الأربعاء 11 يونيو 2025

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية بوزارة العدل؛

السيد ممثل المفتشية العامة للشؤون القضائية؛

السيدات والسادة المسؤولون بالمعهد العالي للقضاء؛

السيدات القاضيات والسادة القضاة؛

السيدات والسادة الحضور الكريم، كل باسمه وصفته، والاحترام والتقدير الواجبين له؛

إنه لمن دواعي سروري، أن أفتتح أشغال هذا اليوم التكويني، المنظم من طرف المعهد العالي للقضاء – قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائية–، بتنسيق مع اللجنة العلمية للمعهد العالي للقضاء؛

ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أرحب بالسيدات القاضيات والسادة القضاة المستفيدين من هذا اليوم التكويني، سواء الحاضرين معنا بهذه القاعة أو المشاركين عبر تقنية التناظر المرئي، كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة مسيري جلستي هذا اللقاء، وإلى السادة المتدخلين المشهود لهم بالكفاءة العالية والتجربة الميدانية الواسعة على مساهمتهم في تأطير فقرات هذا اللقاء.

حضرات السيدات والسادة؛

يأتي تنظيم هذا اليوم التكويني الموسوم بعنوان "حماية الأطفال في إطار الكفالة العابرة للحدود،" والذي اخترنا له كشعار: "حماية تتجاوز الحدود وقضاء ضامن للحقوق"، في إطار تنزيل برامج التكوين المستمر للقضاة التي يسهر على إعدادها وتنفيذها المعهد العالي للقضاء، الذي أناط به المشرع مهمة تكوين وتأطير وإنماء القدرات المهنية للقضاة، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والخبرات التي تجعلهم قادرين على مزاولة العمل القضائي بما يحقق الأهداف المخططة للمؤسسة القضائية.

مما لا شك فيه أن المغرب قد حقق تقدما ملحوظا في مجال النهوض بوضعية الطفولة، بفضل التراكمات الإيجابية للمبادرات الوطنية ومجهودات مختلف الفاعلين، وذلك منذ المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي شكلت منعطفا حاسما في تكريس حقوق الطفل وترسيخ التزام بلادنا بالمعايير الدولية ذات الصلة، سواء على مستوى التشريع أو السياسات العمومية أو الآليات المؤسساتية. وقد انخرط المغرب، منذ ذلك الحين، في دينامية مستمرة تروم تعزيز منظومة حماية الطفولة والنهوض بها، بما ينسجم مع مبادئ هذه الاتفاقية وغاياتها.

ويأتي هذا التوجه في انسجام تام مع العناية الخاصة التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوليها لقضايا الطفولة، سواء من خلال التوجيهات السامية، أو من خلال التأكيد المستمر على مركزية النهوض بأوضاع الأطفال ضمن السياسات العمومية تكريسا للالتزامات الدولية لبلادنا. وقد عبر جلالته عن هذا الحرص بشكل واضح في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة، الذي نظمته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بالرباط يومي 20 و21 فبراير 2018 التي جاء فيها:

"..... **إن اهتمامنا بالارتقاء بواقع طفولتنا على المستوى الوطني، لا يعادله إلا حرصنا على الانخراط في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، والوفاء بها**....." (انتهى النطق الملكي السامي).

وكما لا يخفى عليكم، فقد حظيت وضعية الأطفال المهملين باهتمام خاص على المستويين الوطني والدولي، من خلال تبني مقتضيات تشريعية تروم ضمان الرعاية المناسبة لهذه الفئة الهشة، وتكريس حقها في العيش في بيئة أسرية مستقرة. وفي هذا الإطار، تبرز مؤسسة الكفالة كآلية قانونية وإنسانية بديلة، لضمان الرعاية الأسرية والاجتماعية للأطفال الذين حرموا من وسطهم العائلي الطبيعي، بما يحقق مصلحتهم الفضلى ويصون كرامتهم.

حضرات السيدات والسادة؛

إن تنامي طلبات الكفالة بالخارج سواء من طرف أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج أو من قبل الأجانب، أفرز مجموعة من الصعوبات والإشكالات على المستويين القانوني والقضائي، تمثلت أساسا في تعدد المرجعيات المؤطرة لموضوع كفالة الأطفال بين مقتضيات قانونية وطنية، واتفاقيات دولية ملزمة، و تداخل الاختصاصات بين مختلف المتدخلين فضلا عن غياب آليات ناجعة لتتبع وضعية الأطفال المكفولين بالخارج ومحدودية التنسيق القضائي والإداري بين الجهات الوطنية ونظيراتها في الدول المستقبلة، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على فعالية الحماية المرجوة للأطفال المتكفل بهم بالخارج.

وفي هذا السياق، ومن أجل مواجهة التحديات المطروحة وتعزيز سبل الحماية الدولية للأطفال المتكفل بهم، تم إعداد هذا البرنامج التكويني المتكامل، تفعيلاً لمقتضيات المادة 33 من اتفاقية لاهاي المؤرخة في 19 أكتوبر 1996، التي صادقت عليها المملكة المغربية، وقد تم تصميم هذا البرنامج استنادًا إلى المرجعيات القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة بحماية الأطفال في وضعية كفالة بالخارج، مع التركيز على الاختصاصات الموكولة لمختلف الهيئات والآليات المتدخلة في مساطر إسناد الكفالة، وتتبع تنفيذها، وتقييم مدى الالتزام بالمصلحة الفضلى للطفل. كما يشكل التكوين مناسبة للوقوف على توجهات محكمة النقض في هذا المجال، واستيعاب التراكمات القضائية التي من شأنها توحيد الرؤية وتحقيق النجاعة القضائية في قضايا الكفالة الدولية

ولا شك أن التوصيات والمقترحات التي ستنبثق عن أشغال هذا اللقاء ستسهم في معالجة العديد من الإشكالات ذات الطابع القضائي والإداري والاجتماعي، بل وحتى النفسي، والتي قد تترتب عن عدم التفعيل السليم لمقتضيات المادة 33 من اتفاقية لاهاي. كما يرتقب أن يشكل هذا التكوين دفعة نوعية في اتجاه التطبيق الرشيد لهذه المقتضيات، بما يخدم المصلحة الفضلى للأطفال المكفولين بالخارج، ويكرس التزامات المملكة في هذا المجال.

وفي ختام هذه الكلمة، يسرني أن أجدد ترحيبي بكم جميعا، وأن أعبر عن خالص امتناني لكل من ساهم في تيسير تنظيم هذا اللقاء التكويني، إعدادا وتأطيرا وتنفيذا. كما أخص بالشكر السادة المؤطرين الأفاضل على ما تفضلوا به من مساهمات علمية ومهنية قيمة. راجين أن تحقق أشغال هذا اليوم أهدافها المرجوة، وأن تسهم في دعم جودة الأداء القضائي وتعزيز فعالية منظومة العدالة ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.